الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

تعريفات مصطلح "فونيم phoneme" في المعاجم اللسانية العربية الحديثة (قراءة نقدية في ضوء مقاييس لغات الاختصاص)

The Definitions of "Phoneme" in Modern Linguistic Arabic Dictionaries (a Critical Reflection on the Specifications of Specialized Languages)

د.حميدي بن يوسف
قسم اللغة والأدب العربي بجامعة المدية
hamicef@gmail.com

ملخص

يُشكّل التعريف في المعاجم المختصة نموذجا لتحقق لغات الاختصاص، واستنادا إلى هذا المنطلق، قمنا بدراسة نقدية لمجموعة من التعريفات التي وُضعت لمصطلح "فونيم" (phoneme) في عدد من المعاجم اللسانية العربية الحديثة، بهدف معرفة مبلغ إحاطة التعريفات بالمفهوم المعرّف، ومركّزين على مدى تحقيق هذه التعريفات للدقة والانتظام والوضوح المطلوب توفّرها في اللغة المتخصصة. ولقد كشفت الدراسة أنّ مصطلح "فونيم" قد حُدّد بأساليب تعريفية مختلفة متفاوتة من حيث الدقة، كما أثبتت أنّ الحضور المصطلحي داخل لغة التعريف يعتبر مؤشّرا على دقة هذه اللغة.

الكلمات الدالة: لغات الاختصاص، التعريف، المعجم المختص، الفونيم.

Abstract

The 'definition' in special dictionaries is an important tool in the realization of specialized languages. Based on this belief, we have critically examined a sample of definitions that have been attributed to the term "Phoneme" in a number of modern linguistic Arabic dictionaries. In doing so, we sought to examine how well these given definitions in conceptualizing the term. We have focused on the extent to which these definitions achieve the accuracy, regularity and clarity required in the specialized language. The study revealed that the phoneme has been defined by different methods with varying degrees of accuracy; it demonstrated also that specialized definitions are an indicator that best gauges the accuracy of the language concerned.

Keywords: *Specialized languages, Definition, Special dictionary, Phoneme.*

مقدمة

يحاول هذا البحث التّعرّف على جانب من مظاهر التحرير العلمي القائم على معطيات ومواصفات اللغة المتخصصة، وذلك بتقديم قراءة نقدية للغة التعريف المصطلحي، الذي يتشكّل من مادّة مصوغة وفق مستلزمات اللغة المتخصصة، وذلك في عدد من المعاجم اللسانية العربية الحديثة. بحيث نستهدف من خلاله التعرّف على كيفية استخدام الأداة المصطلحية ضمن متن التعريفات، ومدى وظيفيتها، وأثر ذلك على مستوى هذه اللغة. وينفتح البحث كذلك على معالجة بعض الإشكالات الفرعية كتلك التي تتصل بأثر اختيار المصطلحات الموجودة في التعريف على دقة لغته ووضوحها، وغير ذلك من المواصفات المنشودة.

ولقد لجأنا إلى اختيار مُصطلح لساني واحد، هو "مصطلح فونيم" وذلك لعدّة اعتبارات، منها أنّه مُصطلح مفتاحي يقيم شبكة كثيفة من العلاقات المفهومية مع مصطلحات أخرى من شأنها أن ترد معه أثناء تعريفه، وهو ما يدفعنا إلى توّقع حضور مصطلحي متميّز في التعريف يسمح بقياس مستوى لغة التعريف بالارتكاز على معايير لغات الاختصاص. وفي المقابل فقد حاولنا توسيع المدوّنة التي استخرجنا منها النصوص التعريفية المختصة لتمتد إلى أربعة معجمات لسانية عربية حديثة، تمثّل أهم وأشهر ما ألّف من معاجم لسانية عربية في العصر الحديث.

وقع اختيارنا على ثلاثة معجمات ذات تأليف فردي، وهي على الترتيب "علم اللغة النظري" لمحمد علي الخولي (1982)، و"معجم المصطلحات اللغوية" لرمزي منير بعلبكي (1990)، و"معجم اللسانيات الحديثة" لسامي عياد حنّا (وآخرين) (1997). كما تعرّضنا إلى التعريف الذي ورد في "المعجم الموحَّد لمصطلحات اللسانيات" (2002)، الصادر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط، وهو المعجم الذي يمثّل ثمرة مجهود جماعي ومؤسساتي.

ولقد عمدنا قبل الخوض في الجانب التطبيقي إلى عرض بعض المعطيات النظرية المرتبطة بمواصفات لغات الاختصاص ذات الصلة الوثيقة بالمصطلح، مثل الدقة والوضوح وما يتفرّع عنهما من معايير مثل معيار أمن اللبس، والتوليد الصوري، وهي المعطيات التي سعينا إلى توظيفها في الجانب التطبيقي، حيث قمنا باستخراج النصوص التعريفية التي حَدّ من خلالها مؤلفو هذه المعاجم مصطلح "فونيم"، ثم دراستها محاولين الإجابة عن مدى تحقيق هذه النصوص لمواصفات لغات الاختصاص المطلوبة، كما وقفنا عند بعض الثغرات المفهومية التي وقع فيها المؤلّفون عند تعريفهم لهذا المُصطلح. وختمنا الدراسة بتقديم نص تعريفي مختص اقترحناه بديلا عن النصوص المدروسة.

2. لغة التعريف في المعاجم المتخصصة

حاولت كثير من الدراسات تقديم تعريفات تحاول أن تحيط بمفهوم "لغات الاختصاص"، فبادرت أحيانا إلى تحديدها انطلاقا من تجميع خصائصها الذاتية الداخلية (من دقة ووضوح وبساطة ووفرة المصطلحات إلخ) كما عمدت أحيانا إلى تحديدها بمقابلتها خارجيا مع اللغة العامة أو مع المستويات اللغوية أو مع قوائم المصطلحات في حدِّ ذاتها[1]. ولقد اتّضح بأنّ المعايير المعتمدة مفيدة، ولكنّها تبقى نسبية، فهي مرتبطة بطبيعة المجال المتخصص (علوم دقيقة وتقنيات أو علوم إنسانية)، وبمستوى تخصص المتلقي وغير ذلك.

ومنْ مواصفات لغات الاختصاص التي حظيت بدرجة كبيرة من الاتفاق بين الباحثين ما يتعلّق بتوظيف هذه اللغات لكمٍّ معتبر من المُصطلحات في بناء نصوصها المتخصصة، بحيث تساهم هذه الوفرة المصطلحية في تحقيق خصائص أخرى كالدقة أو الوضوح مثلا؛ وهو ما من شأنه أن يعدّ مؤشّرا على دقة هذه النصوص وعلميتها، ولكن دون أن يعني ذلك اختزالَ لغات الاختصاص في قوائم مُصطلحية كما سنرى ذلك لاحقا.

وما ينبغي الإقرار به هو أنّ النصوص التي تتحقّق فيها مواصفات لغات الاختصاص بالرغم من اشتمالها على خصائص مشتركة فيما بينها، فهي متنوّعة من حيث تجلياتها، فهناك نُصوص مختصة ذات غرض تعليمي، وأخرى وضعت بغرض التعميم أو التبسيط العلمي، وثالثة تشكّل لغة بحث وإبداع علمي بامتياز وغير ذلك. وهذا التنوّع مرتبط بعوامل معيّنة.

وضمن هذا السياق، ووفق توجهات المصطلحية النّصية la terminologie textuelle، حاولت "لوم" تحديد معايير اختيار المدوّنة النّصية التي تُعرَّف من خلالها مفاهيم المُصطلحات، وهي المدوّنة التي تعتبر أحد مظاهر تحقق لغات الاختصاص، حيث تشير إلى معيار أساسي مرتبط بمستوى التخصص، "Le Niveau de Spécialisation"، فهذا المستوى «غالبا ما يُحدّد بالنّظر إلى صاحب النّص والمتلقّين»[2]، أي أنّ مستوى التّخصص متغيّر غير ثابت، وهو مرتبط بقطبَيْ العملية التّعريفية. ووفقا لذلك «حدّد "بيرسون" (1998) "Pearson" المستويات التالية: أ. [علاقة] خبير بخبير (مقال مأخوذ من مجلّة علمية)؛ ب. [علاقة] خبير بخبير في مجالٍ متّصل [مجاور]، مثل طبيب مع الممرّضين، تقني مع مهندس، ج. [مستوى] تعليمي (نص موجّه إلى متخصصّين ناشئين)، د. تعميم (نص مكتوب من قِبل خبير أو غير خبير يُتوجّه به إلى شخص لا يمتلك قبليا معارف يتلقّاها في النّص)» [3].

ويُستفادُ من هذا المُقتطف أنّ لغة الاختصاص تتدرّج مستوياتها تبعا لاختلاف مستوى قطبي العملية التواصلية، ومن ثمّ فإنّه يتعيّن على من يكتب نصوصا مختصة أو يدرُس مدوّنة نصية مختصة أن يأخذ هذا المعيار في الحُسبان، فلا يعتمد

على نصوص عامة غير دقيقة إذا كان المتلقّون باحثين مُتخصّصين. أمّا إذا كانت الطائفة المستهدفة هي جمهور المتعلّمين النّاشئين فمن الضروري أن تشتمل المدوّنة النّصية على نصوص واضحة غير مُعقدة، بسيطة الأسلوب، حتى ولو كان ينقصها شيء من التعمّق.

والحقيقة أنّ هذه النظرة المرتبطة بتعدد مستويات التخصص يمكن أن تنسحب بصورة كبيرة على التّعريفات المختصة (أو ما يسمى بالتعريفات المصطلحية)، فالتعريفات التي تتضمّنها الكتب والمعاجم المتخصصة تشكّل نصوصا يُنظر إليها وفق معايير ومواصفات لغات الاختصاص. وعليه، فإنّ تنوع التعريفات الخاصّة بمفهوم واحد يمكن أن يُفهم في عدد من تجلياته على ضوء هذا التدرّج الخاص بمستويات التخصص، وطبيعة العلاقة بين المرسل المتلقي. ولما كان الأمر كذلك، فمن اللازم أن يُحدّد مصنّفو المعاجم المختصة بدقّة الجمهورَ المستهدف؛ فالتّعريف مكوّن معجمي حساس جدا يتأثّر بمستوى المتلقي تأثّرا كبيرا.

من المفيد التنبيه إلى أنّ التعريفات الموجودة في المعاجم المتخصصة تُمثّل مدوّنة نموذجية من مدوّنات لغات الاختصاص، حيث تتجسّد فيها أغلب مظاهر هذه اللغة من حضور مصطلحي مكثّف، وعبارات واضحة ومباشرة تنأى عن التعقيد، ونزوع نحو البساطة، وتحقيق للموضوعية، إضافة إلى توخيّ الإيجاز. وفضلا عن ذلك، ولعل هذا هو العنصر المميّز، هو أنّها تخضع في حدّ ذاتها لعناية خاصّة من قبل مصنّفي المعاجم، فإذا كان مؤلّف الكتب المتخصصة يستعمل لغة متخصصة يركّز في كثير منها على الفكرة التي تذهب به إلى الإطناب، بل إلى الحشو أحيانا، فإنّه يُفترض في مؤلّف المعجم المختص أن يظل ملتزما بالضوابط الشكلية والمفهومية للغة التي يكتب بها على حدّ سواء.

يُدرك المطّلع على نظريات التعريف من جهة وعلى واقع التأليف المعجمي المتخصص أنّ التعريفات المصطلحية مختلفة ومتنوّعة ومرتبطة بحاجيات ونوعية التلقين، وبالغايات المراد تحقيقها من خلال التعريفات. وما دام الأمر كذلك، فإنّه «من الصعب توحيد منهجية التعريف المصطلحي في نموذج قار وثابت، فبالإضافة إلى ما ذكر عن تنوع التعريفات بتنوع طبيعة المفاهيم واختلاف الأغراض التي توجه عملية تعريف مفاهيم الحقل الواحد، هناك تنوع آخر في بنينة structuration المجالات المعرفية. فكل هذه الاعتبارات تجعل من المستحيل تصور بناء واحد للتعريف»[4]. ولكن اختلاف أنواع التعريفات في المعاجم المتخصصة لا ينبغي أن يدفع إلى القول بوجود لغة خاصة بكل تعريف، فهذه التعريفات تشترك في كثير من المواصفات، ولكن أيّ نوع تعريفي يجسّد لغة الاختصاص في أرقى مستوياتها؟

3ـ علاقة المُصطلح بلغات الاختصاص

تتميّز لغة الاختصاص في تشكيل نصوصها التواصلية بحضور مُصطلحي لافت إلى الحد الذي اعتبرت فيه هذه اللغات مجرّد قوائم مصطلحية، وضمن هذا السياق تصرّح "لوم" نافية هذه الفكرة: «هناك مقاربة أولى ترتكز على ردّ مفهوم "لغة الاختصاص" إلى "قائمة مصطلحية"، أي اختزال خصائص لغات الاختصاص في مدوّنات، في المستوى المعجمي للنصوص المتخصصة. إنّ المشكل المطروح في هذا النوع من التحديدات هو أنّ أغلب الكتّاب الذين يستخدمونها سيُفصحون، فيما بعد، في نصوصهم بأنّ لغات الاختصاص لها جميعا أسلوب واحد خاصّ، عدا بعض الصيغ الجملية التي تستقل بها»[5]. ويظهر من خلال القول أنّه بالرغم من التأثير المصطلحي إلا أنّ الفصل بين لغة اختصاص وأخرى لا ينبني فقط على هذا المعطى المصطلحي، فكما هو واضح فإنّ الأساليب تكون كذلك مختلفة بين لغة اختصاص وأخرى.

وتوضيحا للعلاقة بين المصطلحات ولغات الاختصاص يمكن القول بأن «مفهوم اللغة الخاصّة أعم من مفهوم قائمة المُصطلحات، فبينهما علاقة كل بجزء»[5]. صحيح أنّ لغة الاختصاص التي تمثّل الكل لا يمكن اختزالها في قائمة من المصطلحات التي تمثّل جزءا من ذلك الكل، ولكنّ هذا الجزء له نصيبه من التأثير، فهو يعتبر من أهم المعايير التي يُستند إليها في الفصل بين اللغة العامة ولغة الاختصاص.

وتؤكّد ماري كالبرج شالوت Marie Calberg-Challot هذا الطرح بقولها: فـ«لغات الاختصاص ليست لتنفصل عن اللغة العامة لأنّها جزء لا يتجزّأ منها، فهي تستعمل نفس نظام القواعد التركيبية والنحوية، ولا تشكّل سوى لغة واحدة بهذا الاعتبار. فالمستوى الدلالي هو الذي يُلاحَظ فيه التمايز، وفي مستوى المفردات ينبغي للتحليل أن يكون»[6]. ووفقا لهذه الرؤية فإنّ إبراز مظاهر التمايز التي تستقل به لغة اختصاص يكمن بالأساس في وحداته الإفرادية التي تتحوّل بفعل دخولها في مجال علمي إلى وحدات مختصة (أي مُصطلحات). وهذا المنطلق التحليلي يمكن أن يوصل إلى نتائج مُرْضية تخص مميزات هذه اللغة المختصة أو تلك.

واستنادا على ما ذُكر، فإنّ التمايز الذي تحدثه المصطلحات ضمن لغات الاختصاص يشكّل دافعا قويا لقياس مستوى لغة التعريف المثبتة في المعجمات اللسانية المتخصصة، من خلال النّظر في المصطلحات المكوّنة للغة التّعريف؛ فدور المصطلحات مفيد في الرقي بمستوى اللغة المتخصصة. ولكن إذا كانت وفرة المصطلحات في التعريفات المعجمية المتخصصة مؤشرا إيجابي على مستوى اختصاص تلك التعريفات، فإنّ هذا غير كاف لتحقيق لغة تعريف مختصة بمواصفات عالية، إذ ينبغي النّظر في طبيعة تلك المصطلحات المُضمّنة في التعريف، من حيث دقّتها ووضوحها، ومن حيث علاقتها الوثيقة بالمصطلح المراد تعريفه، ومدى إسهامها في الكشف عن البنية المفهومية

للمصطلح المعرَّف.

1ـ3 أثر الحضور المصطلحي في دقة لغة التعريف المتخصص

تُعدّ الدقة (Précision) من أهم خصائص لغات الاختصاص، وتتلخّص هذه الخاصية «في مسألة التعبير عن المفاهيم بكيفية واضحة، تنتفي بها كل مظاهر اللبس والغموض، فلا مجال في اللغة الخاصة للاشتراك اللفظي والترادف. ولبلوغ هذا المطلب تم وضع مقياس ''الدلالة الأحادية monosémie 'ومقياس ''حذف المعين الذاتي ''(Le circonstanciel[7] égocentrique[8]) » .

إنّ الذي يهمنا في هذا السياق هو المقياس الأوّل المسمى بأحادية الدلالة، الذي يقصد به أنّ اللفظ الواحد لا يعبّر إلا عن معنى واحد. ويربط هذا المقياس بخاصية الدقة التي ينبغي توفرّها في لغة الاختصاص، يمكن القول بأنّ اللغة تكون دقيقة إذا اشتملت على ألفاظ ذات إحالة دلالية واحدة، فينتفي بذلك الاشتراك اللفظي الذي تحيل بموجبه اللفظة إلى أكثر من دلالة، كما ينتفي بذلك الترادف التي يُعبَّر من خلاله عن معنى واحد بألفاظ مختلفة. وإذا أردنا أن نقرن هذا المعيار بنوع الألفاظ، يمكن القول بأنّه أكثر تحققا في المصطلحات، فكثير من المصطلحات لا تعبّر إلا عن مفهوم واحد داخل المجال العلمي أو التقني الواحد.

على أنّه لا يمكن أن يحمل هذا الحكم على إطلاقه؛ فبالنّظر إلى واقع الاستعمال المتخصص يتبيّن بأنّ كثيرا من المصطلحات ذات التسمية الواحدة تعبّر عن أكثر من مفهوم داخل المجال الواحد، بل إنّ هذه التسمية، في حالات كثيرة، قبل أن تتحوّل إلى دائرة الاصطلاح، كانت تحيل على معنى معيّن في اللغة العامة. ولمّا كان الأمر كذلك، فإنّ «خاصية الدقة وفق مقتضى مقياس ''الدلالة الأحادية'' لا يمكن بلوغها إلا إن اعتبر المقياس المذكور مقياسا نسبيا، وذلك لاعتبارات مختلفة لغوية ومفهومية ونفسي.»[9].

إنّ وجود هذه النسبية ينبغي أن يُنظر إليها نظرة إيجابية. صحيح أنّ اشتمال النصوص المختصة على مصطلحات أو ألفاظ تحيل إلى أكثر من معنى أو مفهوم (الاشتراك)، أو تشتمل على مُصطلحات مختلفة التسمية تعبّر عن معنى أو مفهوم واحد (الترادف) لا ينفي عن هذه النصوص صفة الدقة ولا يخرجها من دائرة النصوص المختصة، ولكن ما ينبغي التأكيد عليه هو أنّه كلما كانت نسبة المصطلحات أو الألفاظ المحققة لمعيار أحادية الدلالة كبيرة في هذه النصوص كلّما كانت أكثر دقّة وأكثر تجسيدا لمفهوم لغة الاختصاص.

وإذا قمنا بسحب هذا الحكم إلى مجال الصناعة المعجمية المتخصصة يمكن القول بأنّ الحضور المُصطلحي في التعريفات المعجمية الخاصّة بالمفاهيم المتخصصة يُعدّ دليلا على دقّة هذه التّعريفات، ولكن هذا غير كاف، إذ يتعيّن على المعرِّف مراعاة مقياس أحادية الدلالة أثناء المفاضلة بين المُصطلحات التي يوظفها في بناء النصوص التّعريفية، فيختار مبدئيا التسميات المصطلحية التي تعبّر عن مفهوم واحد، حتى ولو اقتضى الأمر استحداث تسميات جديدة.

غير أنّ هذا الاختيار يظل مرهونا بنوعية المتلقي والغاية المتوخاة من وراء صياغة التعريف على نحو معيّن، فأحيانا يلجأ المعجمي إلى استخدام مصطلح مشترك يُعبِّر عن أكثر من مفهوم، ويترك المجال للسياق لكي يقوم بتخليص المفهوم المعبّر عنه بدلا من استحداث مصطلح أحادي الدلالة يتصف بالغموض، فيتحوّل بذلك من كونه وحدة بيانٍ إلى وحدة إلباس. ومهما يكن من أمر فإنّ حضور المصطلحات في التعريفات المعجمية المتخصصة يمكن اعتباره مؤشرا يُقاس به مستوى تخصص لغة هذه التعريفات.

2ـ3 المصطلح وخاصية الوضوح في التعريف المختص

تتصف لغات الاختصاص بالوضوح، وتفيد هذه الخاصية «تفضيل المألوف من الألفاظ أي تلك التي تبتعد عن الغرابة والحوشية، وذلك بالابتعاد عن أسباب غموض العبارات، والتخلي عن استعمال الصور البلاغية من تشبيه واستعارة وكناية وتورية، وغيرها مما يفتح باب التأويل المتعدد والتفسير المتكاثر»[10]. ويستفاد مما ذُكر أن لغات الاختصاص تتميّز باستخدام الأساليب المباشرة التي تفترض توظيف الوحدات اللغوية بدلالاتها الوضعية أو الاصطلاحية المتفق عليها.

وتنفتح خاصية الوضوح المطلوب توفرّها في لغات الاختصاص على مقياس ينعت بالتوليد الصوري الذي يُقصد به «اختراع مفردات جديدة لم يسبق إلى وضعها من أجل التعبير عن مفاهيم ووقائع جديدة أو أخرى قديمة»[11]. وهذا الاختراع هو نوع من الاستحداث المصطلحي، يقوم به العلماء غالبا، ويتم وفقه إنشاء المفهوم سواء من خلال استحداث وقائع جديدة أو إعادة بناء وقائع قديمة وتشكيلها وفق رؤية تمثيلية مفهومية جديدة، ولكن المميّز في هذا النوع من الاستحداث هو أنّ التسمية تكون جديدة. ويمكن أن نمثّل لذلك ببعض المستحدثات المصطلحية اللسانية التي ولّدها لويس يلمسليف والتي عبّر بها عن مبتكرات مفهومية جديدة مثل مصطلح البليريم plereme أو الغلوسيم glosseme وغيرهما.

ويسمح هذا التوليد بـ «تفادي التباس الدلالات الإيحائية للألفاظ المولدة توليدا دلاليا في لغة علم ما بالمفاهيم الجديدة» [12]. وعليه، فإنّ هذا المقياس مفيد في كثير من الأحيان، لأنّ استحداث مصطلحات جديدة إنّما هو مؤشر على تجنب اللبس الذي قد يؤدّيه استعمال ألفاظ قديمة بمفهوم جديد. غير أنّ هذا الاستحداث لا يكون بصورة عشوائية، إذ يتعيّن على المُستحدث أن يُخضع ما يريد استحداثه من مصطلحات إلى خصائص اللغة التي يوظّفها.

أمّا على مستوى الصناعة المعجمية، فيُستحسن بالنسبة لمصنّف المعاجم التعريفية أن يراعي مقياس التوليد الصوري؛ ذلك أنّ

اشتمال التعريف على مُصطلحات تعبّر عن مفاهيم قديمة وشحنها بمفاهيم جديدة قد يؤدي بالقارئ إلى أن يُلبسها ذلك المفهوم القديم الذي يؤثّر على دلالة المفهوم المراد تعريفه، فقد ينحرف به إلى مفهوم آخر مختلف عنه تماما. وهذا ما يؤكّد خطورة بناء التّعريفات في المعاجم المتخصصة، فلكي يُجسّد التعريف مواصفات لغة الاختصاص، ينبغي الوقوف عند كل كلمة أو مصطلح تعريفي، ومعرفةِ مبلغ استجابته لمقياس الوضوح وغيره من المقاييس الأخرى.

وإذا كان استعمال هذه المستحدثات في لغة التعريف كفيلا بتحقيق أمن اللبس في الكتابات المتخصصة، فإنّ كثيرا من هذه المستحدثات تجدها غامضة وغريبة بالنسبة للمتلقي. وأمام هذا الأمر يبدو من الضروري أن يُخصِّص لها مبتكرها تعريفا يكشف عن مفهومها الجديد، ولو في الهامش أو في المسرد الخاص بالمُصطلحات الواردة في المُصنَّف. وفي المقابل، فإنّ المعجمي المختص إذا لم يُرد العمل بمقياس التوليد الصوري، وارتضى أن يوظّف لفظا قديما للتعبير عن مفهوم جديد، فإنّ عليه أن يتوسّل بتقنية الترقيم التي يُرفَق بموجبها رقمٌ لكل مفهوم جديد معبّر عنه بتسمية قديمة، ثمّ يحال إلى هذا المفهوم في موضعه من المعجم.

3.3 لغة التعريف المعجمي المختص واستعمال المصطلحات المختصرة

تُعرَّف لغة الاختصاص أنّها «لغة-فرعية(sous-langue)» عن اللغة العامة مزودة بخطوط عمودية واختزالات اصطلاحية ورموز ألفبائية، يتم إدماجها بكيفية ملائمة للقيود النحوية للغة العامة، تحمل مضمونا معرفيا خاصا»[13]. ولعل ما يفيدنا في هذا التّعريف هو ما يتّصل بتوظيف المختصرات المصطلحية les sigles في لغات الاختصاص، وهذا ما تؤكّده كريستين ديريو Christine Durieux بقولها: «فالملاحظ أنّ اعتماد المختصرات كثير الوقوع بوجه خاص في لغات الاختصاص»[14]. وإذا كانت "ديريو" هنا بصدد تقرير وقائع معيّنة، فإنّه يمكن القول بأنّ اشتمال لغات التواصل على مصطلحات مختصرة مؤشّر على درجة اختصاص تلك اللغة. ولكن ما ينبغي التنبيه إليه هو أنّ هذا المعيار لا يحضر بنفس القوّة في جميع المجالات العلمية، حيث إنّ توظيف المختصرات المُصطلحية يكون بشكل مكثّف في مجالات العلوم الدقيقة والتقنية كالكيمياء والفيزياء، أمّا في مجالات العلوم الإنسانية فيقل استعماله، ولكن مع ذلك يظل حضوره علامة على اختصاص اللغة.

ولقد تبيّن بعد الاطّلاع على عدد من المعاجم اللسانية أنّها تلجأ إلى المُصطلحات المُختصرة في بناء التعريفات المُصطلحية، كاعتماد المختزل L2 للتعبير عن مصطلح اللغة الثانية [15]، ومختصر (ع ف) للدلالة على مُصطلح العبارة الفعلية[16] وغير ذلك. وإذا كانت هذه المُصطلحات المختصرة تعبِّر عن نفس الحمولة المفهومية للمصطلحات قبل اختصارها فإنّ حضورها في التعريفات المُصطلحية يظل أمرا مقبولا ما دام أنّ القارئ يدرك المفهوم الذي تعبّر عنه بعد اختصارها.

4. توظيف المُصطلح في تعريفات المعاجم اللسانية العربية الحديثة وأثره على اللغة الواصفة (مُصطلح فونيم أنموذجا)

سنسعى في هذا المبحث التطبيقي إلى دراسة نماذج من التعريفات في عدد من المعاجم اللسانية العربية الحديثة، وهذا من خلال النّظر في كيفية توظيف المُصطلحات المشتملة عليها، من أجل الكشف عن مدى استغلال هذه المعاجم للمصطلح في تشكيل لغة تعريف متخصصة. وقد اخترنا مُصطلح "فونيم" باعتباره نموذجا للدراسة لعدّة اعتبارات منها أنّه مُصطلح لساني مفتاحي يشكّل موضوع الدراسة الرئيس في الصوتيات الوظيفية (الفونولوجيا)، وعليه، فهو يشكّل نواة منظومة مُصطلحية، بحيث يقيم شبكة من العلاقات بينه وبين مُصطلحات أخرى يُفترض أن تحضر في تعريفه، وهذا ما يقتضي وجود لغة تعريف تتميّز بوفرة مُصطلحية يمكن قياسها انطلاقا من مواصفات لغة الاختصاص. وفضلا عن ذلك، فهذا المصطلح يعبّر عن مفهوم دقيق، يتمايز عن بعض المصطلحات الأخرى مثل الصوت، والبديل الصوتي بسمات تمييزية بسيطة، ومن ثمّ فيفترض في معرِّفه أن يستعمل لغة تعريفية دقيقة تلمّ بجميع سماته المفهومية، وتمنع من دخول سمات مفهومية خاصّة بمفاهيم أخرى تحت تسميته.

ومن خلال الاطلاع على تعريفات مُصطلح "فونيم" في أربعة معجمات لسانية عربية حديثة تبيّن أنّ هذه التعريفات مختلفة، من حيث عدد السمات المفهومية المذكورة، ومن حيث طبيعة المصطلحات المعتمدة في تعريف المفهوم، وهذا ما أفرز مستويات مختلفة للغة التعريف. وسنتعرّض فيما يأتي للنصوص التعريفية الموضوعة لمصطلح "فونيم" في هذه المعاجم، محاولين الكشف عن الثغرات المفهومية التي اعترتها، وإبراز مستوى لغتها من حيث دقّتها، ومدى إحاطتها بالمفهوم المعرَّف، معرّجين على طبيعة المُصطلحات الموظَّفة في التعريف ومدى صلتها بالمُصطلح المعرَّف، ثم نسعى في الأخير إلى تقديم البديل التعريفي الذي نراعي فيه ما أمكن مواصفات لغة الاختصاص.

1.4 توظيف المُصطلح في تعريف "الفونيم" في معجم علم اللغة النظري لمحمد علي الخولي

عرض الخولي أربعة مقابلات عربية لمُصطلح phoneme الإنكليزي هي: **فونيم**، **فونيمية**، **صوتيم**، **صوت مجرَّد**. ولقد قدّم المُصطلح المُعرَّب "فونيم" في الترتيب ليكون بذلك المُصطلح الذي اختاره. وهذا المُصطلح بالرّغم من كونه معرَّبا إلاّ أنّه يعتبر وفق مواصفات لغات الاختصاص خيارا مقبولا، فهو يحقق مقياس التوليد الصوري الذي يتأسس على استحداث مُصطلحات جديدة. وهذا الاختيار من شأنه أن يجنّب خطر اللبس المفهومي الذي قد ينشأ جراء اختيار مصطلحات عربية مثل الصوت أو الحرف. وفضلا عن ذلك، فإنّ استعماله الواسع في الكتابات اللسانية العربية الحديثة يُمكن أن يكون مبرِّرا

لاختياره.

عرَّف الخولي مُصطلح "الفونيم" بأنّه «**مجموعة أصوات متشابهة في نُطقها، وفي توزيع تكاملي أو تغيّر حرّ. والفونيم مفهوم مجرّد، لأنّ ما يُنطق فعلا هو الألوفون وليس الفونيم. ويُعرّف بعض اللغويين الفونيم بأنّه صوت نموذجي يُحاول المتكلّم تقليده. كما يُعرّفه بعضهم بأنّه أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التّفريق بين المعاني. والفونيم نوعان: قِطعي** segmental **وفوقِطعي** suprasegmental. **ويشمل النوع الأوّل الصوامت والصوائت. وأمّا النّوع الثاني فيشمل النبرات والأنغام والفواصل. ويتكوّن الفونيم من ألوفونات تتوزّع المواقع بشكل تكاملي أو تتغيّر بشكلٍ حر. راجع:** allophone»[17].

والملاحظ أنّ النص التعريفي قد انطوى على ثلاثة تعريفات، تختص كل عبارة بإيضاح واحد منها، وما يلفت النظر في هذا النص التعريفي هو استعمال المؤلِّف لعبارتي "**بعض اللغويين**" "**وبعضهم**" اللتين تحيلان إلى طائفة من اللغويين غير مخصوصة بدقة. ويمكن للتّعريف أن يكون أكثر دقّة من خلال تحديد هذه الطائفة، وذلك بالنسبة إلى الاتجاه أو المدرسة التي تنضوي تحتها، مثل الاتجاه الوظيفي (حلقة براغ) أو الاتجاه الذهني[18]؛ لأنّ اختلاف تحديد مفهوم الفونيم إنّما هو نابع في الأصل من اختلاف هذه الاتجاهات والمدارس اللسانية.

وبالاطّلاع على العبارة التّعريفية الأولى التي مفادها أنّ الفونيم هو "**مجموعة أصوات متشابهة في نُطقها، وفي توزيع تكاملي أو تغيّر حرّ**". يظهر بأنّها هي أقرب إلى تجسيد مفهوم الألوفونات أو البدائل الصوتية التي تُحقّق الفونيم في الكلام وليس الفونيم ذاته، فالألوفونات تمثّل مجموعة التجلّيات المُختلفة نُطقا التي يأخذها الفونيم الواحد في مواقع مختلفة، أمّا الفونيم فهو واحد مُجرَّد يُعبَّر عنه بالوحدة الصوتية، وهو الصورة الذهنية للصوت التي تتجسّد في مجموعة من الأصوات المتشابهة في النّطق والمتّحدة في الوظيفة، ولكنّه ليس هو نفسه مجموعة الأصوات. وبالرّغم من أنّ الخولي استدرك فيما بعد هذه الهفوة من خلال تصريحه بأنّ "**الفونيم مفهوم مجرّد، لأنّ ما يُنطق فعلا هو الألوفون وليس الفونيم**". فإنّ هذا الاستدراك لم يوضّح بصورة جلية مفهوم الفونيم، ولم يفصله بالشكل المطلوب عن الألوفونات، ممّا يؤثّر سلبا على تمثل هذا المفهوم لدى القارئ.

اشتملت العبارة الأولى على عدد معتبر من المصطلحات المعرِّفة، وهي: (**أصوات** (ج. **صوت**)، **توزيع تكاملي**، **تغيّر حر**، **الألوفون**)، وهذا الكم المصطلحي ينبئ عن مستوى تخصصي مقبول للغة التعريف. وبمعاينة هذه المُصطلحات يتبيّن بأنّ مصطلح الألوفون هو أقربها إلى المُصطلح المحدود، ووجوده مفيد بل ضروري؛ لأنّه بمثل ما يساهم في تقريب مفهوم الفونيم، فإنّه يساهم في الكشف عن جانب من النظام المفهومي الذي ينتمي إليه مصطلح الفونيم، وهذا مؤشر على دقة التعريف.

أمّا بخصوص التعريف الثاني المتمثّل في أنّ الفونيم "**صوت نموذجي يُحاول المتكلّم تقليده**"، فهو تعريف صحيح، ويبدو بأنّه أقرب إلى الاتجاه الذهني المثالي في اللسانيات، ولكنّه عامٌّ يحتاج إلى تحديد أعمق لطبيعته ومكوّناته، فالعبارة فقيرة من حيث الحمولة المصطلحية، كما أنّ لغته تفتقر إلى الدقة. والمقصود بالصوت هنا الوحدة الصوتية وليس الصوت، على اعتبار أنّ الصوت وحدة محسوسة لا يستقيم تركيبها مع صفة نموذجي التي تحيل إلى التجريد. أمّا عبارة "يحاول المتكلّم تقليده" فهي انطباعية لا تثير تصوّرا دقيقا في الذهن، وهي قريبة من الاستعمال اللغوي العام الذي لا يفيد القارئ كثيرا.

ومحاولة منا التقيّد بمواصفات لغات الاختصاص، يمكن الاستعاضة عن هذا التعريف، بتعريف آخر يحافظ على المفهوم، ويقع في مستوى مقبول من حيث درجة تخصصه، وهو التحديد الذي يمكن صياغته على هذا النحو: الفونيم هو "**وحدة صوتية نموذجية مجرّدة تتحقق لدى المتكلّم من خلال محاولة تجسيد جميع سماته الصوتية على أرض الواقع**".

أمّا التّعريف الثالث الذي يرى بأنّ الفونيم هو: "**أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التّفريق بين المعاني**"، فهو تعريف مشهور يتأسس على الوظيفة التي يقوم بها الفونيم وهي التّمييز بين المعاني. ويبدو من الأصوب، وتحقيقا لمزيد من الدقة، أن تُضاف إليه خاصّية مفهومية أساسية تتمثّل في كونه خاليا من الدلالة.

أشار الخولي إلى نوعين رئيسيين من أنواع الفونيم وهما الفونيمات القطعية والفوقطعية وهذه الإشارة مفيدة تُعبّر عن البنية التفريعية لهذا المفهوم عند من يرى بأنّ الوحدات الفوقطعية ليست مكوّنا مستقلاً وإنّما هي نوع من الفونيم*، ولكنّ مكمن الخلل هو أنّ الخولي عرَّف هذين النّوعين في المدخل المُصطلحي الخاص بمفهوم الفونيم، ثمّ أعاد تعريفهما في المدخلين الخاصّين بهما، فانتقل بذلك إلى تعريف مُصطلحين في غير موضعهما. والمنهجية الصحيحة في مثل هذه الحالات توجب الاكتفاء بالإحالة إلى موضع هذين المُصطلحين في المُعجم.

وبالرغم من هذا الخلل المنهجي، فإنّ هذه العبارة التعريفية قد توشّحت بمُصطلحي "**الصوامت والصوائت**" اللذين يعبران عن صورتي تحقق الفونيم في اللغة، ولقد وُفق المؤلّف في اختيارهما، فحضورهما في هذا السياق وظيفي، إذ إنّهما على صلة وطيدة بالفونيم، وعلاوة على ذلك، فإنّ تسميتيهما تكشف عن تحقيق مقياس التوليد الصوري الذي يجنّب المتلقي خطر اللبس.

أنهى الخولي تعريفه للفونيم بعبارة "**ويتكوّن الفونيم من ألوفونات تتوزع المواقع بشكل تكاملي أو تتغيّر بشكل حر**". ويبدو بأنّ الألوفونات لا تُعدّ مكوّنات للفونيم، بل هي مظاهر يتحقّق

فيها الفونيم في الكلام، أمّا مكوّناته الحقيقية فهي تلك السمات الصوتية "traits phonétiques" التي يتألّف منها، والتي تُشكّل باجتماعها الفونيم وتميّزه عن غيره من الفونيمات الأخرى. ومع ذلك وبالنّظر إلى أهمّية هذه الخاصية المفهومية، فمن الأنسب أن تأخذ موقعاً متقدّما في النص التّعريفي؛ لأنّ التعريف المُصطلحي باعتباره تجليا للغة الاختصاص يفترض أن يكون منظّما، تُذكر فيه السمات المفهومية الجوهرية أولا ثم تليها السمات الثانوية.

وما يلفت الانتباه هو أنّ المعرِّف عمد في نصّه إلى تكرار مُصطلحَيْ: "التوزيع التكاملي" و"التغيّر الحر" في عبارتي "...**وفي توزيع تكاملي أو تغيّر حرّ**" و "تتوزّع المواقع بشكل تكاملي أو تتغيّر بشكل حر" فيكون بذلك قد كرّر في نص تعريفي واحد معنى واحداً مرّتين. وهذا التكرار ينم عن خلل يؤثّر سلبا على أسلوب التّعريف في مثل هذه المعاجم المتخصصة.

بقي أن نشير إلى أنّ الخولي، أتبع النص التعريفي بالإحالة إلى مُصطلح الألوفون، وهذه الإحالة مفيدة ودقيقة، على اعتبار أنّه ذكر أحد المصطلحات التي تقيم علاقة مفهومية قوية بينه وبين المُصطلح المعرَّف، إذ إنّ الألوفون يمثل إحدى تحققات الفونيم في الكلام التي تُستبدل فيما بينها دون تغيير في معنى الكلمة. وهذه الإحالة تكشف عن خيط من خيوط الشبكة المفهومية التي يبثها مفهوم الفونيم، وهي مظهر من مظاهر الانتظام أيضا.

نخلص إلى القول بأنّ لغة التعريف التي قدّمها الخولي في المدخل الخاص بمصطلح "الفونيم" تميّزت عموما بحضور مصطلحي معتبر، تجلّى من خلال إحاطة مفهوم الفونيم بأربعة مُصطلحات وظيفية على الأقل (وحدة صوتية، ألوفون، صامت، صائت)، ارتبطت بصورة مباشرة بالمفهوم، وهذا ما يعدّ مؤشرا شكليا على تخصصية لغة التعريف لديه، ولكنّ المؤلّف لم يُحسن استثمار هذه المصطلحات لبناء لغة تعريف دقيقة، فلقد عرض كمّا من المعلومات المفيدة يعتريها بعض اللبس، وتحتاج إلى تدقيق وتوضيح. أمّا من حيث المنهجية فالتعريف المُصطلحي الذي قدّمه يحتاج إلى مراجعةٍ بحيث من الضروري إعادة ترتيب الخصائص المفهومية وحذف العناصر المكرَّرة.

4 ـ 2 ـ مستوى التخصص في النص التعريفي لمصطلح "فونيم" في "معجم المصطلحات اللغوية" لرمزي منير بعلبكي

عرَّف البعلبكي الفونيم كما يلي: «**الوحدة التقابلية الصغرى المُجرّدة في النّظام الصوتي للغة ما؛ ومعنى أنّها "تقابلية" أنّ لها وظيفةً في ذلك النّظام. والفونيم وحدة مجرّدة، تحقّقها الأصوات الكلامية** (را. phone ب)، **وتُسمى بدائلها بدائل صوتية أو ألوفونات.** م. psychophone = سايكوفون. را. idiophoneme = فُنيم؛ والمصطلحات الواردة تحت "فونيم" في المسرد العربي الأوّل»[19].

ومثلما هو الأمر بالنسبة إلى الخولي، فقد اختار رمزي منير بعلبكي المُصطلح المعرَّب "فونيم" الذي يحقّق معيار "التوليد الصوري" ويفضي بذلك إلى أمن اللبس. أما النص التعريفي فقد اشتمل على عبارة أولى تتمثّل في قوله: "**الوحدة التقابلية الصغرى المُجرّدة في النّظام الصوتي للغة ما**"، وهي العبارة التي تشرح البنية المفهومية الأساسية لمُصطلح الفونيم؛ ذلك أنّها تتعرّض إلى خصائصه الضرورية والتمييزية، فالفونيم هو وحدة صوتية لا تحدّد بكيفية منعزلة وإنّما من خلال التقابل مع غيرها، إذ هو الوحدة اللغوية الصغرى، وهذا ما يُميّزه مثلا عن الكلمة. كما أنّ خاصية التّجريد التي يتّصف بها تُميّزه عن الصوت المحسوس الذي ينتمي إلى الكلام. وإضافة إلى ما سبق، فإنّ الفونيم ينتمي إلى النّظام الصوتي وليس إلى النظام الصرفي أو الدلالي، فهذه الخصائص المفهومية في مجملها أساسية، وقد وفّق المُعرِّف في اختيارها.

وبالرّغم من أنّ هذه العبارة لا تشهد حضورا مصطلحيا كبيرا إلاّ أنّها تتوفّر على سمات اللغة المتخصصة، حيث وظّفت ألفاظا دقيقة تحيل إلى سمات المصطلح، كالتقابل والتجريد، وانتماء الفونيم إلى النظام الصوتي. وهذا ما جعل المفهوم يتميّز عن غيره وينفرز بنسبة كبيرة عما يمكن أن يتداخل معه.

ولكن ما يُميّز هذه العبارة التّعريفية هو أنّ نظامها الترتيبي يحتاج إلى شيء من الضبط، فبما أنّ الفونيم ينتمي إلى المستوى الصوتي من اللغة، فمن الضروري أن تُقدّم هذه السمة. وتبعا لذلك يُصبح تعريف الفونيم على أنّه "وحدة صوتية" مُحقّقا لمبدأ التكافؤ الأدنى؛ بحيث إذا اكتفى القارئ بقراءة عبارة "وحدة صوتية" وتوقّف عندها، فإنّه يُدرك المفهوم العام لمصطلح الفونيم، بخلاف لو قلنا: "وحدة تقابلية" فإنّ هذه العبارة لا تتكافأ أدنوياً مع مفهوم الفونيم. وبناء على ما سبق يتعيّن تقديم خاصية "الصوتية" إلى بداية التّعريف.

فسّر رمزي منير بعلبكي معنى لفظة "التقابلية" داخل التّعريف نفسه بقوله: "**ومعنى أنّها "تقابلية" أنّ لها وظيفةً في ذلك النّظام**". فهذا إجراء لا يقبله التعريف المُصطلحي؛ لأنّه يُدرج تعريفا داخل تعريف. ومثل هذه الشروح تُثقل التّعريف، وربّما تُفقد القارئ الرّبط بين الخصائص المفهومية السابقة واللاحقة، وهذا يؤثّر نسبيا على التدرّج المطلوب في عرض المعلومات المختصة. ويكفي هنا الإحالة إلى مُصطلح "التقابل" في موضعه من المُعجم.

اشتمل التّعريف أيضا على معلومة مكرّرة، فلقد أعاد البعلبكي ذكر خاصية "**التجريد**" التي يتّصف بها الفونيم، فبعد أنْ عرّف الفونيم بأنّه "الوحدة التقابلية الصغرى المجرّدة" أعاد ذلك في قوله "**والفونيم وحدة مجرّدة، تحقّقها الأصوات الكلامية**". وهذا النوع من التكرار ظاهر وصريح، يُكسب لغة التعريف شيئا من الثقل الذي ينأى بها عن مواصفات لغة الاختصاص.

أمّا قوله بأنّ هذه الوحدة المجرّدة "**تُحقّقها الأصوات الكلامية** (را. phone ب)، **وتُسمى بدائلها بدائل صوتية أو ألوفونات**". فهي إشارة مفيدة على اعتبار أنّ الفونيم يتجسّد في تأديات صوتية قد تختلف نُطقاً ولكنّها تتحدّ في تأدية نفس الوظيفة. وفضلا

عن ذلك، فإنّ هذه الخاصيّة تُشير إلى التقابل الموجود بين الصوت باعتباره وحدة كلامية، وبين الفونيم باعتباره وحدة لسانية. وهي بهذا تُحقّق الدور التمييزي المطلوب في التّعريف، كما تُحاول إقامة علاقة مفهومية ضمنية بين الصوت والفونيم، من شأنها أن تكشف عن النّظام المفهومي في مجال الدراسة الصوتية.

أشار المصنّف إلى أنّ هذه الوحدة الصوتية التي تُدعى الفونيم "**لها وظيفة في ذلك النظام**" ولكنّه لم يُوضّح ما طبيعة الوظيفة التي يقوم بها. وهنا يُمكن القول بأنّ الوظيفة الأساسية التي يقوم بها الفونيم، خاصّة بالنّسبة لمدرسة براغ تتمثّل في إحداث تمييز دلالي، فالفونيم يؤدّي وظيفة التمييز بين معاني الكلمات[20]. وغياب هذه الإشارة الشارحة يجعل التعريف مفتقرا إلى الدقة، خاصّة لما نعلم بأنّها إشارة فارقة تفصل بين الفونيم والبدائل الصوتية التي لا تحقق هذه الوظيفة التمييزية.

أمّا بخصوص الإحالات، فقد أشار صاحب المعجم إلى مُصطلحات لها علاقة بالفونيم مثل السايكوفون، والإيديوفون ولكنها غير مألوفة وبعيدة الصلة نسبيا عن مفهوم الفونيم، وكنا نتوقّع أن يُحيل إلى مُصطلح "الألوفون" بالنّظر إلى العلاقة الوثيقة التي تربطه بالفونيم، أو حتى إلى مُصطلح التقابل، ولكنّه لم يفعل. ولكن بالرّغم من ضعف قوة الرابطة الموجودة بين المُصطلح المعرّف وما أحيل إليه من مُصطلحات، فإنّ استثمار تقنية الإحالة في حدّ ذاته هو تقنية تكشف عن جانب من التعالق المفهومي الذي يقوم عليه النظام المُصطلحي في مجال مختص؛ فالنظام هو الهيكل الذي تستمد منه لغة الاختصاص المصطلحات المناسبة للسياقات المختلفة، وحسن اختيار الإحالات إنّما هو انعكاس لدقّة تَمثُّل هذا الهيكل بالنسبة للمؤلّف.

إجمالا، يمكن القول بأنّ هذا التّعريف حقّق نسبة مقبولة من مواصفات لغة الاختصاص، فقد اشتمل على كمّ دقيق وظيفي من المُصطلحات المُعرِّفة وثيقة الصلة بالمُصطلح المُعرَّف، وهو ما جعل هذه اللغة تتّصف بالدقة، غير أنّ هذا النص الذي أورده يحتاج إلى إعادة بناء على مستوى الصياغة خاصّة.

4 ـ 3 ـ دقّة اللغة في النص التعريفي الخاص بمُصطلح الفونيم في "معجم اللسانيات الحديثة" لسامي عياد حنا (وآخرين)

أورد مؤلّفو "معجم اللسانيات الحديثة" تعريفا موسوعيا للمصطلح المعرَّب "فونيم" تُعبّر الفقرة الأولى منه على جوهر المفهوم[21]، حيث استهل المدخل المعجمي بالتّعريف الآتي: «**هو أصغر وحدة صوتية في تقابل في اللغة تتميّز عن غيرها بمجموعة من السمات الصوتية قادرة على التمييز بين كلمتين مختلفتين كما نرى في العربية في الكلمتين حرير /ħari:r/ وخرير /xari ;r/ اللتين تختلفان في جزء واحد فقط وهو الصوت الأول، فالكلمة الأولى تبدأ بصوت الحاء ħ/ والثانية بصوت الخاء /x/ أما باقي الأصوات في الكلمتين فتتساوى صوتيا**»[22].

والملاحَظ أنّ العبارة الأولى المتمثّلة في قولهم: "**هو أصغر وحدة صوتية في تقابل في اللغة تتميّز عن غيرها بمجموعة من السمات الصوتية قادرة على التمييز بين كلمتين مختلفتين**" تُعبّر عن نواة المفهوم، بحيث استُخدم فيها مصطلح تعريفي مفتاحي هو "الوحدة الصوتية" الذي يُعدّ مألوفا في المنظومة المصطلحية اللسانية، وعادة ما يُستعمل في التحديد إلى حد اكتسابه صفة النمطية، فهو يوحي بالجانب المجرَّد لمفهوم الفونيم، وإضافة إلى ذلك، فهو يتناظر مع مُصطلحات مصوغة على شاكلته مثل: الوحدة الصرفية، والوحدة التركيبية والوحدة الدلالية. وهذا مؤشّر على أنّ هذه الوحدة المُصطلحية تمتاز بالدقة، كما تحقق الانسجام مع المنظومة المُصطلحية للسانيات الذي يعدّ مؤشّرا على دقتها.

أضاف المؤلّفون عبارة "**في تقابل في اللغة**" التي أفقدت التعريف جانبا من الاستقامة على مستوى التركيب ونَحَتْ به نحو الغموض، ويبدو أنّ الصواب هو القول: هو أصغر وحدة صوتية تقابلية في اللغة، فلفظ تقابلية تحيل إلى أنّ هذه الوحدة تقع في تقابل بنوي مع غيرها من الوحدات الصوتية الأخرى التي تنتمي إلى النظام اللساني الواحد.

وفي المقابل، فإنّ اشتمال التعريف على مُصطلح "السمة الصوتية" يكشف عن جانب من حسن توظيف المُصطلحات باعتبارها أداة تعريفية، فإضافة إلى كونه يتميّز بالدقة، فإنّه مُصطلح مفتاحي بالنسبة للمُصطلح الفونيم يعبّر عن الوحدات التي تكوِّن الفونيم، وفي ذلك تحقيق للعلاقة المفهومية الوجودية بينه وبين الفونيم، والمتمثّلة في علاقة الكل بأجزائه. وإثبات هذا النوع من العلاقات في التعريف المصطلحي يعدّ مؤشّرا على دقة التعريف.

أمّا بخصوص المثالين المذكورين (حرير ≠ خرير)، فهما يؤدّيان وظيفة توضيحية، ولقد أحسن المعرِّفون اختيارهما، فالكلمتان لا تختلفان إلاّ في وحدة صوتية واحدة، بل في سمة صوتية واحدة أو سمتين، نظرا للتشابه النطقي بين الحاء والخاء. وهذا الاختلاف البسيط هو الذي يؤدّي إلى تحقق الفونيم باعتباره وحدة وظيفية تميز بين المعاني. ويمكن اعتبار هذا الاختيار الخاص بالأمثلة علامة على دقّة التعريف التي ترفعه إلى مستوى مقبول من مستويات التخصص.

4 ـ 4 ـ تعريف مُصطلح "الفونيم" في المُعجم الموحَّد لمُصطلحات اللسانيات (ط2) (الثغرات المفهومية ومستوى التخصص)

اختار مؤلِّفو المُعجم الموحّد لمُصطلحات اللسانيات مُصطلح "صوتية" لمُقابلة مُصطلح phoneme، وبالرّغم من كون هذا المصطلح عربياً (غير مُعرَّب)، وخصباً نوعا ما من الناحية الاشتقاقية، إلاّ أنّه يلتبس مع الصفة المنسوبة إلى الصوت، فنقول مثلا: وحدة صوتية، وعلامة صوتية، وظاهرة صوتية، وعليه فإنّه يبدو ضعيف الاصطلاحية إذا ما تمّ الاحتكام إلى معيار التوليد الصوري الذي يستوجب النأي عن الألفاظ الملتبسة أثناء صياغة نصوص مختصة. ثمّ إنّ هذا المُصطلح

باعتباره مشتقا من الصوت ذي الدلالة المادية فإنّه لا يُوحي بطابع التّجريد الموجود في "الفونيم"، وفضلا عن ذلك، فهو غير متداول بكثرة في الكتابات اللسانية العربية الحديثة.

وبخصوص تعريف مُصطلح "الصوتية" فقد أورد مؤلّفو المُعجم الموحّد العبارة التعريفية التالية: «**أصغر وحدة غير ذات معنى يُمكن الحصول عليها عبر تقطيع السلسلة الكلامية. وتُقدّم كلّ لغة، حسب سننها، عدداً محدوداً ومقيّدا من الصوتيات (من عشرين إلى خمسين حسب اللغات) وتأتلف فيما بينها بالتتابع لتشكّل العناصر الدالة في الخطاب اللغوي**»[23"].

وما يُميّز هذا التّعريف هو أنّه أورد أغلب الخصائص المفهومية للمُصطلح في العبارة الأولى، كما أنّه استدرك إحدى الخصائص المفهومية التي لم تُذكر في التعريفات السابقة، وهي خاصية "غير ذات معنى" التي تُعدُّ خاصية أساسية وتمييزية، إذ إنّها تُخرج الوحدات اللغوية الصغرى ذات المعنى من مفهوم الفونيم، وعلى أساس هذه الخاصية يتم التّفريق بين الفونيمات من جهة والمورفيمات أو اللكسيمات من جهة أخرى التي تُعدّ أصغر الوحدات اللغوية الحاملة للدلالة، وهذه الإشارة علامة على دقّة لغة التعريف.

ولكن بالرّغم ذلك فقد أغفل المعرّفون خاصية تمييزية دقيقة تتعلّق بكون الفونيم "غير قابل للتقطيع إلى أجزاء دنيا"[24] وهذه الخاصية تجعله متميّزا عن المقطع الذي يُعدُّ وحدة صغرى لا تحتوي على معنى ولكنّه ليس فونيما؛ لأنّه يقبل التّقطيع إلى أجزاء أخرى هي الفونيمات. ومن ثمّ فإنّ إضافة هذه الصفة كفيلة بضبط مفهوم المُصطلح بصورة أكثر دقّة.

أغفل المؤلّفون كذلك الإشارة إلى الوظيفة التي يؤدّيها الفونيم، وهي المتمثّلة أساسا في الوظيفة التمييزية بين معاني الكلمات، ولم يتعرّضوا أيضا إلى مكوّنات الفونيم التي تُعدّ خصائص أساسية داخلية في المفهوم، فالفونيم يتكوّن من عدد من السمات الصوتية المميّزة التي تأتلف فيما بينها لتُشكّله وتميّزه عن غيره من الوحدات الصوتية الأخرى.

بقي أن نشير إلى أنّ مؤلّفي المُعجم الموحّد أدرجوا في التّعريف بعض السمات المفهومية ذات الطابع الموسوعي، حينما تحدّثوا عن عدد الوحدات الصوتية في كل لغة قائلين: "**وتُقدّم كلّ لغة، حسب سننها، عدداً محدوداً ومقيّدا من الصوتيات (من عشرين إلى خمسين حسب اللغات) وتأتلف فيما بينها بالتتابع لتشكّل العناصر الدالة في الخطاب اللغوي**". وهذه العبارة تحقّق فيها جانب معتبر من مواصفات لغة التخصص (وفرة مصطلحية، وعبارات مختصرة ومتآلفة)، ولكنّ اللافت للنظر فيها هو اشتمالها على لفظ "الصوتيات" الذي يُقصد به هنا "جمع صوتية" أي جمع فونيم، واستعمال لفظ "الصوتيات" بهذا المعنى، يجعله ملتبسا مع مُصطلح "الصوتيات" باعتباره علما للأصوات. إذن، فترجمة المعجم الموحّد لمصطلح phoneme بـ"الصوتية" يخل بمعيار التوليد الصوري الذي يُفضّل مراعاته في تحرير النصوص المختصة.

عموما يُمكن القول بأنّ تعريف المعجم الموحّد لمُصطلح "الفونيم" قد قدّم حقيقة اللبنات المفهومية الأساسية لهذا المصطلح، وتميّزت لغته بمستوى مقبول من التخصص، وبالرّغم من ذلك فإنّه يحتاج إلى بعض التّدقيق المفهومي، نظراً لأنّ المُعجم الموحّد ذو طابع توحيدي تنميطي ناتج عن هيئة علمية رسمية، يُفترض فيه أن يكون مرجعاً أساسياً في تلقي المفاهيم، وهذا ما يحتّم على مؤلّفيه توخي الدقة في عرض المفاهيم، والارتقاء بمستوى لغة التعريف إلى أن تصبح لغة اختصاص نموذجية.

5 ـ اقتراح تعريف لمصطلح الفونيم وفق مواصفات لغات الاختصاص

بعد تقديم قراءة نقدية لتعريفات مُصطلح الفونيم الواردة في عدد من المعاجم اللسانية، ومحاولة الكشف عن مختلف الفجوات المفهومية، يجدر بنا أن نقدّم تعريفا مختصا لمُصطلح "الفونيم" تمّت صياغته بناء على ما تم جمعه من خصائص مفهومية، وفق اتجاه تكاملي[25]، يحاول أن يجمع في غير تنافر بين مفاهيم أهم الاتّجاهات التي حدّدته. ولقد عملنا فيه على مراعاة متطلبات لغة الاختصاص من دقة ووضوح، وبساطة في التركيب، كما استندنا في ترتيب خصائصه المفهومية إلى معياري القوّة والأهمية.

ولقد عمدنا إلى شحن النص التعريفي المختص بعدد من المُصطلحات المعرِّفة التي تدور في فلك المفهوم المعرَّف، وهي المصطلحات التي أرفقناها بعلامةٍ للدلالة على أنّه يُفترض أن تكون محل تعريفٍ في مدخل آخر من المعجم. كما أحلنا بعد نهاية التعريف إلى عدد من المصطلحات ذات الصلة الوثيقة بمُصطلح الفونيم، لإظهار جانب من الشبكة المفهومية التي يعقدها مصطلح الفونيم مع غيره من المصطلحات. فكان الناتج هو النص التعريفي الآتي:

"**الفونيم**" **هو «الوحدة اللسانية التقابلية الصغرى، المجرّدة، ذات الوجود الذهني، الثابتة (نسبيا)، والخالية من الدلالة*، التي لا تقبل التقطيع*، والمتكوّنة من عدد من السمات الصوتية* التمييزية، له وظيفة إيجابية تتمثّل في بناء الوحدات الدالة (المورفيمات)، ووظيفة سلبية تتمثّل في التمييز بين معاني الكلمات، ويتحقّق في الكلام بواسطة الصوت*** (phone) **أو بواسطة مجموعة من البدائل الصوتية* (الألوفونات)، وتنقسم الفونيمات إلى صوامت* وصوائت*. وعدد الفونيمات محصور في كل اللغات، حيث تشتمل العربية على ثمانية وعشرين فونيما تشكّل نظامها* الأفبائي». راجع: فونيميات** phonématique، **قارن: ألوفون، مورفيم .**

خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة تلمّس بعض تجلّيات لغة الاختصاص، من خلال دراسة بعض التعريفات المختصة الموضوعة لمصطلح "فونيم" الواردة في عدد من المعاجم اللسانية العربية الحديثة، ولقد أفضت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجز أهمها في العناصر الآتية:

1- يشكّل التّعريف في المعاجم المختصة مختبرا حقيقيا لقياس مستوى اختصاص لغة التحرير في المجال العلمي، ذلك أنّ الصناعة المعجمية تتطلّب الوضوح، كما أنّها مرتبطة بفضاء مكاني محدود يستلزم الاختصار، وفضلا عن ذلك، فإنّ المعجمي المختص يتعامل مع آلاف المُصطلحات التي تتداخل مع بعضها، مما يضطره إلى تمثّل واع ودقيق للمفاهيم، يُترجَم في لغة دقيقة تركّز على إجلاء الفوارق ونقاط التمايز المفهومي بين المُصطلحات.

2- يرتبط التحرير في اللغة المتخصصة أساسا بعوامل معيّنة، مثل الغاية المتوخاة من التحرير، ونوعية المتلقي، وحجم الفضاء الخاص بالتحرير، وهذا ما يضفي على النصوص المختصة نوعا من النسبية التي تجعلنا نوجّه البحث صوب مستويات التخصص بدلا من التركيز على مواصفات قياسية ثابتة.

3- تستقي لغة الاختصاص جوهر مادة تحريرها من اللغة العامة، بحيث توظّف كثيرا من الألفاظ العامة وتنقلها إلى دائرة الاختصاص من خلال إكسابها صفة الاصطلاحية، وتعتبر هذه المصطلحات دليلا على مستوى تخصصية اللغة.

4- تفاوتت تعريفات مُصطلح "فونيم" المدروسة من حيث درجة إحاطتها بالمفهوم، ولقد انصب التركيز في مجملها تقريبا على المفهوم من خلال ذكر المعلومات المتصلة به، وذلك على حساب تنظيم المعلومات، بحيث بدت أغلب التعريفات مفتقرة إلى عنصر التدرّج في ذكر الخصائص المفهومية.

5- توفّرت النصوص التعريفية المدروسة على عدد مقبول من المُصطلحات، ساهم في الكشف عن المفهوم المعرَّف، كما أضفى على لغة التّعريف شيئا من الدقة. على أنّ هذا لا يعتبر وحده مقياسا حاسما للحكم على مستوى التّعريف، فالمسألة مرتبطة أيضا بمقدرة المعجمي المختص على انتقاء المُصطلحات المعرِّفة الوظيفية والمعبّرة عن مفاهيم ذات علاقة وطيدة بالمفهوم المعرَّف.

اقتراحات

اتّضح لنا من خلال هذه الدراسة أنّه بالرّغم من وجود دِعامة نظرية صلبة تخص التحرير العلمي المختص، فإنّ ممارسة هذا التحرير تبقى صعبة، وتتطلّب خبرة وتمرّسا كبيرين، وفيما يأتي بعض الاقتراحات التي يمكن أن تفيد محرري النصوص التعريفية في المعاجم المتخصصة:

1- يُطلب من معدّي المعجمات المتخصصة الاطّلاع بدقة على مواصفات لغات التخصص، والعمل على الاستفادة منها في حدود ما تقتضيه العلاقة التواصلية بينه وبين طائفة القراء المستهدفة والأهداف المتوخاة من إنجاز المصنّف المتخصص.

2- من المفيد شحن لغة التعريف المختص بعدد من المصطلحات، ولكن هذا وحده لا يكفي، إذ إنّ التعريف المختص الجيّد يقوم على انتقاء المُصطلحات الوظيفية التي تفيد في تحديد المفهوم وتمييزه، والتي تقيم علاقة مفهومية متينة مع المفهوم المعرَّف.

3- يُستحسن تنظيم المعلومات التعريفية بحسب الأهمية من جهة، وبحسب قوة ارتباط المعلومة بالمفهوم المراد تعريفه، وهذا من أجل ضمان تحقيق التّعريف للدقة اللازمة.

4- يمكن للمعرّف في المعاجم المختصة الاستفادة من تقنية الترقيم داخل النص التعريفي، من خلال إرفاق المُصطلح المعرِّف ذي المفاهيم المتعدّدة بأرقام، يختص كل رقم بالدلالة على مفهوم معيّن من هذه المفاهيم المنضوية تحت تسمية واحدة، وهذا تفاديا للبس الذي ينجلي بمجرّد اطلاع القارئ على مفهوم المصطلح المرقّم في موضعه من المعجم.

الهوامش

1- يُنظر في هذا الشأن، مقال الباحثة ماري كلود لوم، الموسوم بـ: "هل توجد لغة اختصاص؟ رؤية تطبيقية ونظرية.

Marie-Claude L'Homme, Y a-t-il une langue de spécialité? Points de vue pratique et théorique, in: Langues et linguistique, numéro spécial Journées de linguistique, 2011, p. 29 – 31.

2- Marie – Claude L'Homme, La Terminologie: Principes et techniques, (Presses de l'université de Montréal, 1éd. 2004), p. 126.

3- Id. pp. 126 - 127.

4- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، شارك في إعداده: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، (المكتب الإقليمي لشرق المتوسط) ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس المغرب، الكتاب الطبي الجامعي، 2005، ص. 131.

5- Marie-Claude L'Homme, Y a-t-il une langue de spécialité ? p. 29.

6- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص. 43.

7- Marie CALBERG-CHALLOT, Quand un vocabulaire de spécialité emprunté au langage courant : le nucléaire, étude de cas, Cahier du CIEL 2007-2008, p. 74.

8- المعينات الذاتية (عند راسل) هي «كل الكلمات التي ترتبط دلالتها بالذات المتكلمة، ولا تفصح عن أشياء ثابتة، ولا تشير إلى ذوات أو موضوعات محددة، وإنما تختلف مدلولاتها من لحظة خطابية لأخرى، ومن سياق لغوي لآخر. ومن النماذج التي يمثل بها لهذه المعينات، نذكر: أسماء الإشارة والضمائر والظروف الزمانية والمكانية» (علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص. 51).

9- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص. 48.

10- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص. 49.

11- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص. 53.

12- نفسه، ص. 53.

13- نفسه، ص. 53.

14- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص. 44.

15- Christine Durieux, Langues de spécialité et traduction, Revue des lettres et de traduction. —N' 1, (1995), p. 16.

16- P. H. Matthews, Concise dictionary of linguistics, Oxford University Press, 1st ed., 1997, p. 197.

17- سامي عياد حنا (وآخران)، معجم اللسانيات الحديثة، (إنكليزي/ عربي)، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1997، ص. 56.

18- الخولي، محمّد علي: معجم علم اللغة النّظري، (مكتبة لبنان، بيروت، 1982)، ص. 209.

19- للتفصيل أكثر، يُنظر: استيتية سمير شريف، اللسانيات: المجال ، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2005، من ص. 64 . 82.

* أمّا نحن فنميل إلى الرأي الذي قال به جان ديبوا وغيره، والذي مفاده أنّ الفونيمات لا تمثّل إلاّ الظواهر الصوتية القطعية، بين تندرج الظواهر الفوقطعية ضمن مفهوم آخر موازٍ للفونيم وهو الوحدة النّغمية (أو البروزوديم) prosodème. (يُنظر:

(Dubois Jean (et al.), Dictionnaire de Linguistique, (édition Larousse Bordas, 2002, p. 359- 360

20- رمزي منير بعلبكي، مُعجم المُصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990، ص. 372.

21- من المفيد التنبيه إلى أنّ المُعرّف قد أغفل خاصية مفهومية أساسية تتعلّق بخلوّ هذه الوحدة الصوتية من المعنى، فبالرّغم من أنّ هذه الخاصية ظاهرة للمتخصّص الذي يعلم بأنّ الوحدة الصوتية تنتمي إلى المستوى الصوتي الذي يتشكّل من وحدات لغوية غير دالة، فإنّ القارئ غير المتخصص يحتاج إلى هذه الخاصية التمييزية التي تسمح له مثلا بالفصل بين الفونيم وبين الوحدة الصرفية التي تحمل دلالة والتي تتشكّل من صوتٍ أو حركة واحدة، كما هو الأمر بالنسبة لتاء التأنيث الساكنة، فهذه وحدة صوتية ولكنّها تحتوي على دلالة صرفية وهو ما يجعلها تنتمي إلى الوحدات الصرفية (المورفيمات) وليس إلى الوحدات الصوتية أو الفونيمات.

22- ارتأينا أن نقتصر على هذه الفقرة لأنّها تعبّر عن البنية المفهومية الجوهرية للمصطلح، أمّا الفقرات الأخرى، فتتعلّق بعدد من المعلومات الموسوعية، مثل عدد الفونيمات وأنواعها، ونشأة نظرية الفوينم.

23- سامي عياد حنا (وآخران)، معجم اللسانيات الحديثة، (إنكليزي/ عربي)، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1997، ص. 101.

24- مكتب تنسيق التّعريب، المعجم الموحّد لمُصطلحات اللسانيات، (ط2)، ص. 111.

25- لقد أورد "جان ديبوا" وغيره هذه الخاصية المفهومية في معجمهم. يُنظر: Dubois Jean (et al.), Dictionnaire de Linguistique, p. 359).

26- يُنظر، بخصوص هذا الاتجاه: سمير شريف استيتية، اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، ص. 78 . 82.

المراجع

بالعربية

1 . بعلبكي، رمزي منير، مُعجم المُصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990.

2 . الخولي، محمّد علي: معجم علم اللغة النّظري، (مكتبة لبنان، بيروت، 1982).

3 . سامي عياد حنا (وآخران)، معجم اللسانيات الحديثة، (إنكليزي/ عربي)، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1997.

4 . سمير شريف استيتية، اللسانيات: المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2005.

5 . علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، شارك في إعداده: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، (المكتب الإقليمي لشرق المتوسط) ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس المغرب، الكتاب الطبي الجامعي، 2005.

6 . مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، (إنكليزي، فرنسي، عربي)، (مطبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2002)، ط2.

بغير العربية

7- Dubois Jean (et al.), 2002, Dictionnaire de Linguistique, (édition Larousse Bordas).

8- Christine Durieux, (1995), Langues de spécialité et traduction, Revue des lettres et de traduction. - N' 1.

9 - (L') Homme Marie – Claude, 2004, La Terminologie : Principes et techniques, (Presses de l'université de Montréal, 1éd.

10 - (L') Homme Marie – Claude, 2011, Y a-t-il une langue de spécialité ? Points de vue pratique et théorique, in: Langues et linguistique, numéro spécial Journées de linguistique.

11- P. H. Matthews, Concise dictionary of linguistics, Oxford University Press, 1st ed., 1997.